



في كتاب تقرأه الكويت الآن

القصة الكاملة لإنشاء الصندوق الكويتي بفكرة ودعم سمو الأمير جابر الأحمد



سمو الأمير يعلن في مؤتمر صحفي إنشاء الصندوق الكويتي

في كتاب بعنوان «جابر الأحمد الحاكم الوالد الإنسان» الذي تقرأه الكويت الآن تطرق إلى دور سمو أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح في إنشاء الصندوق الكويتي منذ أكثر من 42 عاماً. ..
وقدم المؤلف في التفاصيل قصة إنشاء الصندوق الكويتي، موضحاً الهدف الذي كان يرمي إليه سموه من وراء إنشائه، نقدمها هنا في الاحتفال بمرور العام الثالث والأربعين من عمر الصندوق، وفيما يلي قصة إنشاء الصندوق، كما يرويها الكتاب.

.. وقدم المؤلف في التفاصيل قصة إنشاء





ويُفتتح مقر الصندوق الكويتي عام 1974

الشويخ أمام محطة تقطير المياه، وكانت البداية بأربعة موظفين فقط، وبمساعدة عدد من المستشارين العرب الذين كانوا يعملون في ذلك الحين في وزارة المالية، حيث تم وضع خطط البداية، وهيكل الصندوق الإداري ولوائحه...»

ويتحدث البحر عن غرض إقامة الصندوق فيقول: «... لقد وظفت الكويت الإمكانيات المختلفة على المستويين: العام والخاص، لتحقيق أهداف الدول العربية التنموية، وأصبحت المساعدات والاستثمارات والقروض الناشئة عن التزام إنساني ومالي وسياسي كبير، وسيلة فعالة للتأثير، وشقت المساعدات الكويتية الاقتصادية والإنسانية التقليدية قنواتها من خلال الصندوق، وعلى

يعد رافداً لوزارة الخارجية آنذاك، ودوره لا يقل حساسية عنها...»

ويؤكد هذا المضمون أول مدير عام للصندوق عبدالعزيز البحر، فيقول: «... تعود جذور فكرة إنشاء الصندوق إلى الشيخ جابر الأحمد، عندما كان رئيساً لدائرة المالية، وتتلخص وجهة نظره ورؤيته لدور الصندوق في أن الكويت لديها شعور قومي تجاه شقيقتها الدول العربية، يدفعها إلى الاهتمام بتحسين أوضاعها الاقتصادية ذلك لإن نجاح التنمية في أي قطر عربي هو مسؤولية عربية مشتركة...»

ويضيف البحر عن بداية العمل في الصندوق ومقره، فيقول: «... لقد بدأ العمل به في مقر صغير مؤقت في منطقة

يقول حمزة عباس:

«... كان سمو الشيخ جابر الأحمد صاحب فكرة إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وهو نموذج فريد للصناديق التي تأسست بعده في دول الخليج، وكانت النظرة الإنسانية لسموه وراء إنشائه، وهي: أن الخير يجب ألا يقتصر على الكويتيين وحدهم.. وقد تأسس الصندوق على منوال البنك الدولي، بهدف مساعدة الدول العربية، والدول المحتاجة إلى مشروعات التنمية في دول العالم الثالث...»

وفي هذا السياق، يتحدث عبداللطيف البحر حول فكرة الصندوق التي اختمرت في ذهن الشيخ جابر الأحمد، فيقول:

«... لقد رعى سموه فكرة إنشاء هذه المؤسسة، وأعطاهها جل اهتمامه، معتبراً إياها ذات طابع تنموي على المستوى العربي، من أجل المساهمة في النهوض بالتنمية في الدول العربية الشقيقة. فتأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمقتضى القانون رقم 35 لسنة 1961، ليكون أول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط، من أجل تقديم المساعدات للدول العربية، وعين السيد عبدالعزيز البحر أول مدير عام له، ثم السيد عبداللطيف الحمد، فالسيد فيصل الخالد، وأخيراً السيد بدر مشاري الحميضي...»

ويمضي البحر قائلاً: «... لقد كان مشروعاً اقتصادياً رائداً، ومن أنجح المؤسسات الاقتصادية على المستوى الدولي، وهي مؤسسة متخصصة لها رأسمال مستقل، وتعمل على نهج البنك الدولي، ولمتانة موقفه، ولما يتمتع به من ثقة اقتصادية ومالية عالية، فقد كانت بعض البنوك والمؤسسات المالية العالمية تسارع بالدخول في أي مشروع يدخل فيه الصندوق الكويتي، كما أن الصندوق العربي التابع للجامعة العربية تأسس على نموذج الصندوق الكويتي، كمثال يحتذى به...»

ويضيف البحر مشيراً إلى دور الصندوق في ذلك الوقت، فيقول: «وكان الصندوق



سمو الأمير أثناء توليه وزارة المالية عام 1961



توقيع اتفاقية بين دولة الكويت وسريلانكا 1980/1/21م

الرغم من الدوافع التنموية الأساسية في نشأة الصندوق، فإن سلوكيات وتعهدات الصندوق عكست بعداً إنسانياً، واعتبارات اقتصادية جعلت الكويت الدولة الأولى في تقديم المساعدات الخارجية في جميع أقطار العالم الثالث، وأوضحت التقارير أن الصندوق أصبح بشكل متسارع قوة حيوية فعالة للتقدم في العام الثالث...».

وحول موقف الدولة وسياستها بشأن ضمان حيادية الصندوق، وبعده عن التوجيهات السياسية المتباينة للدول المستقبلية، يقول فيصل المزيدي: «...لم يفرق الصندوق بين دولة عربية وأخرى من منطلق تباين الأنظمة السياسية فيها، بل كان تركيزه على برامجها الإنمائية، دون اعتبارات أخرى. ومن ذلك تجلت حيادية الصندوق سياسياً عندما أرادت بعض الدول إخراج الصندوق عن أهدافه التنموية، فوقفّت الكويت بقوة ضد تلك التوجهات، ومثال على ذلك، أن اليمن عندما كان يمين، ولكل منهما توجهاته المختلفة، فإن دعم الصندوق للمشروعات فيهما كان للتنمية الاقتصادية البحتة بغض النظر عن ماهية النظام وتوجهاته، وكما حدث هنا، فقد حدث مع دول أخرى...».

اقتصرت عمليات الصندوق حتى يوليو عام 1974م، طبقاً لقانون إنشائه، على الدول العربية فقط، ثم اتسعت بعد ذلك نشاطاته فشملت معظم الدول النامية في مختلف قارات العالم، ووضعت رأسماله حيث بلغ 2000 مليون دينار كويتي في مارس عام 1981م، وتوسعت الصلاحيات الممنوحة للصندوق، بحيث أصبحت تشمل حق المساهمة في رأسمال هيئات التنمية، وفي مواردها، وفي رأسمال بعض أنواع المنشآت.

ويهدف الصندوق إلى مساعدة الدول النامية فيما تبذله من جهود في مجال التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوظائف التالية:

1. تقديم القروض والكفالات والمنح.
2. توفير خدمات المعونة الفنية.

حمزة عباس: الصندوق الكويتي أنشئ على غرار البنك الدولي لمساعدة الدول المحتاجة

”

ذات العائد المجدي السريع، خاصة فيما يتعلق بمشروعات البنية الأساسية، والأمن الغذائي، وزيادة القدرة الاستيعابية للدول المستقبلية، وتدريب الأطر الفنية، وكان لهذا الدور الأثر البالغ في المساهمة في تنمية اقتصاديات هذه الدول والحد

3. المساهمة في رأسمال المنشآت التنموية.

4. تمثيل دولة الكويت في منظمات وصناديق التنمية الإقليمية والدولية.

كما أن دور الصندوق يركز بصورة واضحة على تمويل المشروعات الإنتاجية





الشيخ جابر الأحمد أثناء التوقيع على اتفاقية مع الأردن بعد إنشاء الصندوق



توقيع اتفاقية قرض لتمويل مشروع الوقاية البيطرية لجمهورية بوتسوانا 1981/7/4م

من المشاكل التنموية والاجتماعية التي تواجهها.

وهنا يشير عبدالعزيز البحر إلى ردود الفعل تجاه الصندوق، فيقول: «... لقد كانت ردود الفعل في البداية تجاه الصندوق طيبة جداً، والحمد لله، فعلى المستوى الخارجي، كان لي شرف صحبة سمو الشيخ جابر الأحمد في وفد رسمي لتمثيل الكويت في اجتماعات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بعد أن أصبحت الكويت عضواً في هاتين المؤسساتين العالميتين. وكان سموه - وقتئذ - رئيس الوفد بصفته وزيراً للمالية والاقتصاد، واني لشاهد على هذا التاريخ عندما أقول: إننا لاقينا كل الترحيب والثناء على فكرة إنشاء الصندوق من كل الدوائر الاقتصادية، ومن عدد كبير من خبراء الاقتصاد العالميين الذين يحضرون هذه الاجتماعات...»

ويضيف البحر فيقول: «... أما على المستوى المحلي، فقد كان الأمر أكثر وضوحاً لنا منذ اللحظة الأولى، فالمواطن العادي في ذلك الوقت كان لديه هذا الإحساس الكبير بالانتماء العربي، وكنا - نحن الكويتيين - أول من قرن باسم الدولة تأكيد هذا الانتماء بقولنا دائماً: «الكويت بلاد العرب». والنقطة الثانية هي أن إنشاء الصندوق منح المواطن الكويتي إحساساً حقيقياً بذاته وقدرته على العطاء، وأن له دوراً مهماً في هذا العالم، فقد كان إنشاء الصندوق بمثابة رسالة مضيئة تعلن بأن هذا البلد الصغير المساحة قادر على القيام بدور مهم وفعال تجاه شقيقاته من الأقطار العربية الأخرى».

لا شك في أن 43 عاماً من عمر الصندوق الحافل بالتطور والتوسع واكتساب الخبرة، جعله إحدى المؤسسات الاقتصادية الرائدة الموثوق بها في معالجة قضايا التنمية ومشاكلها بإدراك ووعي، وتأمين ما تطلبه من جهد، ومتابعة ما تقتضيه من إجراءات وأساليب تتلاءم مع واقع الظروف والعوامل المحيطة بها، إنها الحقبة الزمنية التي بذل

عبد اللطيف البحر: يعد رافداً لوزارة الخارجية ودوره لا يقل حساسية عنها

”

لتدعم توجهات الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح بضرورة إيجاد آلية اقتصادية وتنموية يمكن أن تساهم في تجسيد العمل العربي المشترك. وكان جابر الأحمد خير معين له في تحقيق ما كان يصبو إليه. ■

الصندوق خلالها قصارى جهده ليكون خير عون للعديد من الدول العربية، والدول النامية الأخرى في جهودها الإنمائية، متوخياً من وراء ذلك توثيق عرى الصداقة، وتعزيز أواصر وروابط التعاون البناء معها. والحقيقة أن هذه الجهود جاءت مجتمعة